

Distr.
GENERAL

S/1999/60
20 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير قدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٨٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ الذي قرر مجلس الأمن بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وطلب مني فيه أن أقدم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار تقريراً عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، يضم معلومات عن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وامتنالاً لهذا الطلب، قدمت تقريراً إلى مجلس الأمن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (انظر S/1998/1012). ويعرض هذا التقرير معلومات عما استجد في الحالة حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٢ - ولا يزال السيد ليفيو بوتام ممثلي الخاص لجورجيا يرأس البعثة. ويتولى مساعدته اللواء طارق وسيم غازي (باكستان) كبير المراقبين العسكريين الذي خلف اللواء هارون الرشيد (بنغلاديش) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وبلغ قوام البعثة ١٠٢ من المراقبين العسكريين في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (انظر المرفق).

ثانياً - الجوانب السياسية

٣ - في أعقاب اجتماع أثينا المعقود في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بين الجانبين الجورجي والأبخازي بشأن تدابير بناء الثقة، والذي كان أضخم اجتماع للطرفين وأوسع الاجتماعات نطاقاً في تمثيله لهما منذ نهاية الحرب في عام ١٩٩٣ (انظر S/1998/1012، الفقرات ١٠-١٢)، واصل ممثلي الخاص على نحو متكرر الاجتماع بالجانبين وبالجهاز الأخرى المعنية. وفي المفاوضات، ركز الجانبان على التوصل إلى اتفاق بشأن الأمن وعدم استخدام القوة؛ وعودة اللاجئين والمشردين إلى منطقة غالي؛ وتدابير الإنعاش الاقتصادي لأبخازيا.

٤ - وفي الوقت الذي كانت تبذل فيه الجهود المذكورة آنفاً، شارك ممثلي الخاص بنشاط في مشاورات مع الرئيس إدوارد شيفرنادزه رئيس جورجيا وفلاديسلاف أردزينبا القائد الأبخازي ومع شخصيات سياسية بارزة أخرى في جورجيا. وواصل كل من القائدين الإعراب عن استعدادهما للاجتماع بالآخر لأجراء محادثات عن المشاكل الحالية وبحث الخطوات المحتملة لتيسير التوصل إلى تسوية للنزاع.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت الاتصالات الثنائية بين الجانبين قيام أنري يرجينيا الممثل الشخصي لأردزينا في عملية السلام بزيارتين إلى تبليسي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ برفقة اللواء زيفي أغاربا نائب وزير الدفاع الأبخازي بحكم الأمر الواقع، لإجراء محادثات مع فازها لورد كيبيانيدزي وزير الخارجية الجورجي. ويسر أيضا زوراب لكريبيا الأمين التنفيذي للجنة التنسيق الثنائية المشتركة الاتصال بين الجانبين.

٦ - ودعم فريق أصدقاء الأمين العام (الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة) عملية السلام بنشاط، وقام رؤساء البعثات الدبلوماسية لدول الفريق في تبليسي بإجراء مشاورات متعددة بشأن هذه المسألة، شملت الاجتماع بالسيد أردزينا في ٢ كانون الأول/ديسمبر وبالرئيس شيفرنادزه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، أعلنت الولايات المتحدة استعدادها لتخصيص ما يصل إلى ١٥ مليون دولار على نحو تدريجي من أجل إصلاح الهياكل الأساسية لأبخازيا، جورجيا، في منطقة غالي في المقام الأول، إذا تحقق تقدم كبير في عملية السلام.

٧ - وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بدا الطرفان وكأنهما قد أوشكا على إبرام اتفاق بشأن مشروع وثيقتين تتناولان المسائل الثلاث المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه. وكان من المتوقع أن يجري توقيع الوثيقتين في اجتماع بين الرئيس شيفرنادزه والسيد أردزينا. ونوقشت مواعيد أولية وأماكن محتملة لعقد هذا الاجتماع. لكن المحادثات انهارت فجأة وبشكل غير متوقع، بسبب سوء تفاهم على ما يقال، وأعلن الجانب الأبخازي أنه لن يشارك بعد الآن في اتصالات مباشرة مع الجانب الجورجي. وصاحب الجمود الذي أصاب محادثات السلام تدهور مفاجئ وسريع في الحالة الأمنية في منطقة النزاع. وتسبب هذان التطوران معا في وجود خطر حقيقي يهدد بنشوب عمليات عدائية مماثلة للعمليات التي وقعت في أيار/مايو في منطقة غالي. وبغية الحيلولة دون حدوث ذلك واستئناف محادثات السلام، قرر ممثلي الخاص عقد الدورة السادسة لمجلس التنسيق بين الجانبين الجورجي والأبخازي على وجه الاستعجال، وعقد الاجتماع في يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في جنيف على نحو استثنائي نظرا لأن الجانب الأبخازي رفض السفر إلى تبليسي حيث كان من المقرر عقد الاجتماع.

٨ - وعقدت الدورة السادسة لمجلس التنسيق برئاسة ممثلي الخاص وبمشاركة من ممثلي كلا الجانبين والاتحاد الروسي بوصفه الطرف التيسيري ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والبلدان المنتمية إلى فريق أصدقاء الأمين العام. ورأس الوفد الجورجي فازها لورد كيبيانيدزي وزير الخارجية. ورأس الوفد الأبخازي سيرجي باغابش رئيس الوزراء بحكم الأمر الواقع. وحضر الاجتماع أيضا كبير المراقبين العسكريين في

البعثة ومساعد مفاوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنسق المقيم للأمم المتحدة في جورجيا وأدلو بكلمات في الاجتماع.

٩ - وتضمن جدول أعمال الدورة السادسة البنود الثلاثة التالية: (أ) المسائل المتصلة بوقف الأعمال العدائية بشكل دائم والمسائل الأمنية؛ (ب) اللاجئين والمشردون داخليا؛ (ج) والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وأثناء الدورة، أعلن الوفد الأبخازي أنه قرر أن يبدأ عملية عودة اللاجئين إلى منطقة غالي من جانبه فقط، وناشد الأمم المتحدة والاتحاد الروسي بوصفه الطرف التيسيري ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول المنتمة إلى فريق أصدقاء الأمين العام والجانب الجورجي تأييد ذلك القرار. ووصف الوفد الجورجي البيان الأبخازي بأنه مجرد طنطنة لم تضع أي أساس لعملية عودة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم. وأعلن كذلك أن هذه العملية غير ممكنة بدون وجود آليات وضمانات مناسبة وبدون المشاركة الفعلية من الجانب الجورجي والمجتمع الدولي. وأثناء الدورة قرر الجانبان في جملة أمور عقد اجتماع عاجل في منطقة غالي في موعد لا يتجاوز ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ لممثلي الجانبين لمنع زعزعة استقرار الحالة في منطقة النزاع والاتفاق على التدابير الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات الثنائية الواردة في البروتوكولين الموقعين في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨ في غاغرا وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في سوخومي.

١٠ - وفي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قام السيد برونيسلو المتولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير الخارجية البولندي بزيارة جورجيا كجزء من رحلته عبر القوقاز، وناقش المسائل المتصلة بالنزاعات في المنطقة مع الرئيس شيفرنادزة وغيره من المسؤولين. وكانت أيضا مسألة النزاعات الإقليمية ومن بينها النزاع الدائر في أبخازيا، جورجيا، مدرجة على جدول أعمال اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في أوصلو في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وشدد الوزراء في قرارهم بشأن جورجيا، في جملة أمور، على أن عملية جنيف تشكل الإطار الرائد للتسوية السلمية للنزاع الدائر في أبخازيا، جورجيا وأكدوا المسؤولية الرئيسية التي تتحملها الأمم المتحدة في تعزيز تلك العملية. وأعلنوا أيضا استعداد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمساعدة الأمم المتحدة في جهودها.

١١ - وكانت أيضا عملية السلام الجورجية، الأبخازية على جدول أعمال السيد بورييس بيرزوفسكي الأمين التنفيذي لرابطة الدول المستقلة خلال الزيارة التي قام بها إلى تبليسي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، واستقبل الرئيس شيفرنادزة الأمين التنفيذي كما التقى به ممثلي الخاص.

١٢ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أبرمت حكومتا الاتحاد الروسي وجورجيا اتفاقين للتعاون بشأن مسائل الحدود. ونص هذان الاتفاقان على جملة أمور منها قيام أفراد حرس الحدود الروسي بشكل تدريجي بنقل الممتلكات والمهام إلى نظرائهم الجورجيين. وقد انتقد الجانب الأبخازي الاتفاقين.

١٣ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أجريت انتخابات الأجهزة المحلية للحكم الذاتي (المجالس) في جورجيا (باستثناء الإقليم الذي يسيطر عليه الجانب الأبخازي، فضلا عن بعض المناطق في منطقة تسخينفالي). وتعد هذه الانتخابات أول انتخابات من هذا القبيل منذ استعادة البلد لاستقلاله في عام ١٩٩١.

ثالثا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٤ - منذ أن قدمت تقريره الأخير إلى مجلس الأمن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (S/1998/1012)، لم تطرأ تغييرات هيكلية على عمليات البعثة. وظل مفهوم الدوريات المحدودة هو أساس العمليات. وفي إطار هذا المفهوم، يجري تسيير دوريات من مركبتين مضادتين للألغام أثناء ساعات النهار على الطرق التي تربط المراكز السكانية أو نقاط التفتيش التي أقامتها قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وتحتفظ قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بقوة الرد السريع، وتقف الطائرة الهليكوبتر التابعة للبعثة على أهبة استعداد للمساعدة في حالة حدوث أي طوارئ. ولا تزال قواعد الأفرقة مغلقة ولذلك أصبحت السيطرة على العمليات مركزية بقدر أكبر. وتجدر الإشارة إلى أنه قبل وقوع حادث أخذ الرهائن في شباط/فبراير ١٩٩٨، كان يجري تسيير معظم عمليات الدوريات من القواعد الأربعة للأفرقة الموجودة في نقاط نائية داخل المنطقة الأمنية. وأتاحت قواعد الأفرقة إمكانية الاتصال بيسر بالسكان في أرجاء منطقة النزاع ومكنت من الاتصال الوثيق بالسلطات المدنية والعسكرية المحلية. ويعوق استمرار إغلاق قواعد الأفرقة قدرة البعثة على أن تستجيب بشكل كامل لمتطلبات ولايتها. ولكن رغم أوجه القصور هذه، فقد تمكنت البعثة من تحقيق تغطية مرضية عموما بالدوريات لمنطقة النزاع عن طريق الدوريات البرية وبالهليكوبتر المشتركة، وهي قادرة على أن تراقب وتتحقق من امتثال الأطراف لاتفاق موسكو لوقف إطلاق النيران وفصل القوات المؤرخ ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ (انظر S/1994/583، المرفق الأول). وبروتوكول غاغرا المؤرخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ (انظر S/1998/497، الفقرة ٤).

١٥ - وبعد بعض التأخيرات، وصلت إلى تبليسي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ المجموعة الأولى المكونة من خمس مركبات مضادة للقذائف (RG-32 SCOUTS) وبدأ استخدامها بالفعل في الدوريات. وتم تلقي ثماني مركبات أخرى في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر وسيبدأ تشغيلها قريبا بعد تركيب معدات الاتصال والمعدات الأخرى الأساسية. وسيتيح استخدام هذه المركبات قدرا أكبر من المرونة للعمليات التي تعرقلت نتيجة للعدد المحدود لمركبات الأسطول المضادة للألغام وقدمها. ونظرا لاستمرار زرع الألغام، وخاصة في منطقة غالي، فسيعزز وصول مزيد من المركبات بقدر كبير أمن أفراد البعثة وقدرتهم على الوصول إلى مواقع أبعد.

١٦ - واكتملت حاليا المرحلة الأولية من مشروع إعادة رصف الطرقات التي شملت الطريق الرئيسي M 27 الممتد بين قناة غالي ونهر انغوري، والذي تم التعاقد عليه في آب/أغسطس ١٩٩٨. ولكن نتيجة لضعف جودة العمل وأمطار الشتاء بدأت بالفعل أجزاء من الرصف في التلف. ومع ذلك فمن المرتقب أن يستمر

مشروع إعادة رصف طرقات أخرى في منطقة غالي لأن هذا سيزيد من أمن دوريات البعثة بشكل كبير في مواجهة الأخطار المحتملة للألغام.

١٧ - وتقدم الطائرة الهليكوبتر التي خصصت للبعثة في حزيران/يونيه ١٩٩٨ دعماً أمنياً أساسياً للبعثة وخاصة فيما يتصل بالإجلاء الطبي. وتستخدم أيضاً في إكمال أعمال الدوريات البرية وفي المعاونة في التحقيقات وإتاحة إمكانية الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها مثل وادي كودوري. ووفقاً للمشار إليه في تقريره السابق (S/1998/1012، الفقرة ٢٧) سيؤدي إضافة طائرة هليكوبتر ثانية إلى تعزيز كفاءة العمليات وأمن البعثة بشكل كبير، ويجري حالياً استعراض إمكانية اقتناء طائرة أخرى.

١٨ - ووفقاً للقرار المتخذ في الدورة الخامسة لمجلس التنسيق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، كان يتعين تشكيل فريق مشترك للتحقيقات للتحقيق في انتهاكات اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤. ورغم أنه قد تم إنشاء هيكل تنظيمي يحظى بدعم سوقي كبير من البعثة، فإن هذه الآلية لم تحرز نجاحاً حتى الآن. وعلى أي حال، تقوم دوريات البعثة المدعمة بمساعدة المراقبين العسكريين ذوي الخبرة القانونية الذين وصلوا مؤخراً إلى البعثة، برصد التحقيقات التي يجريها الجانبان أو قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، كلما أمكن، عن طريق ترتيبات تبادلية. وفي تقدير كبير المراقبين العسكريين، سيكون وجود فريق فعال مشترك للتحقيقات بمثابة آلية مفيدة للتقن من الحقائق وتحديد المسؤولية وتثبيط الانتهاكات من كلا الجانبين. ويلزم للجانبين أن يبديا مزيداً من الإصرار والرغبة لكي يصبح هذا الفريق قادراً على العمل ويلزم تزويده بدعم قانوني وإداري.

١٩ - وتعرضت الاجتماعات الأسبوعية الرباعية الأطراف للمقاطعة من الجانب الأبخازي لفترة طويلة تناهز شهرين احتجاجاً على اختطاف أفراد الميليشيات الأبخازية وعدم انسحاب قوات وزارة الداخلية الجورجية من جيب خورشا. وتأتي عودة الجانب الأبخازي إلى الاجتماعات عقب اجتماع المتابعة الذي عقد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في إطار الدورة السادسة لمجلس التنسيق، ضمن الاتجاه الإيجابي الذي ساد في الأسابيع القليلة الماضية. وقد وفرت دائماً الاجتماعات الرباعية الأطراف، التي تجمع الجانبين بحضور ممثلي قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وقادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، مركزاً مفيداً لحل القضايا المحلية ذات الطابع العسكري والإنساني والإداري.

رابعاً - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في

جورجيا وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة

لرابطة الدول المستقلة

٢٠ - ما فتئت علاقة العمل مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة جيدة على جميع الأصعدة. ويجري الاحتفاظ باتصال وثيق من خلال الاجتماعات المنتظمة وتبادل المعلومات. وتواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا الاعتماد على قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في حماية أمنها،

وتظل القوة على استعداد للرد في حالة الطوارئ، ويجري القيام بتدريبات منتظمة والتنسيق بين الإجراءات من أجل الاحتفاظ بدرجة عالية من الاستعداد.

٢١ - ولم يؤثر انتهاء ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على وجودها. فما زالت تقوم بعملياتها من نقاط تفتيش ثابتة، تقع غالبيتها على طول خط وقف إطلاق النار، وتقوم بدوريات متحركة محدودة جدا. وتواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مراقبة عمليات القوة والإبلاغ عنها في إطار اتفاق موسكو لوقف إطلاق النار. وتمت مناوبة معظم قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في أثناء تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

خامسا - الحالة على أرض الواقع

ألف - لمحة عامة

٢٢ - ظلت الحالة في منطقة النزاع متوترة وغير مستقرة. وقد تواتر تبادل إطلاق النيران عبر خط وقف إطلاق النار، واستخدمت في بعض الأحيان الصواريخ وقاذفات القنابل اليدوية بالإضافة إلى الأسلحة الصغيرة. ورغم بذل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أقصى جهودها لوضع حد لهذا الاتجاه، لم يتسن كبح هذه الحوادث كلية. إذ تستمر الأنشطة الإرهابية والتخريبية، بما في ذلك زرع الألغام، لا سيما في منطقة غالي السفلى. واستهدفت هذه الأنشطة في المقام الأول قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والمليشيات الأبخازية؛ غير أنه كانت هناك فيما يبدو بعض الحالات التي وضعت فيها الألغام لتعطيل حركة المرور المدني. كما استمر إطلاق النيران على قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وعلى نقاط التفتيش الجورجية والأبخازية. وانتهك اتفاق موسكو بتوزيع الأسلحة المحظورة، وحوادث الألغام، وفرض قيود على حرية تنقل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وثمة اتجاه يشير الانزعاج هو أن رد كل من الطرفين على احتجاجات البعثة يكون بلا مبالاة في بعض الأحيان. ويرى كبير المراقبين العسكريين وجود حاجة لخلق وعي أكبر بولاية البعثة وأسلوب عملها وتفهم لهما بين قادة وقوات الجانبين على الصعيد المحلي.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المقيدة التسليح

٢٣ - في قطاع غالي، ظل الجزء الأسفل من المنطقة هو محور الاهتمام. ولم تتمكن السلطات الأبخازية هناك من وقف الأنشطة الإجرامية والإرهابية وما زالت تلقى لائحة مساعدة الجماعات التي ترتكب هذه الأنشطة وتحريضها عليها، على الجانب الجورجي. وخلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وقعت ١٥ حادثة منفصلة تضمنت هجمات بالألغام وإطلاق النيران ونصب الكمائن، وأدت إلى وقوع إصابات من جميع الأطراف. وقد قتل خمسة أفراد من المليشيات الأبخازية وأصيب ثمانية بإصابات خطيرة؛ وقتل جندي من قوات وزارة الداخلية الجورجية وأصيب آخر؛ وقتل جندي من قوة حفظ

السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وجرح ١٥ جندياً. وبالإضافة إلى ذلك، قتل خمسة مدنيين وأصيب ١٣ مدنياً. وإن هذه الأنشطة الإجرامية والإرهابية تعوق بشكل خطير عودة الحالة الطبيعية في المنطقة. وهي تبث على الأعمال الثأرية من الجانب الأبخازي وتقلص عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ورغم نداءات بعثة مراقبي الأمم المتحدة لا يبدو أن الأطراف تبذل جهداً جاداً لوضع حد لتلك الأنشطة. ونظراً لأن التغطية بالدوريات التي تقوم بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة محدودة، يكون من الصعب أحياناً الإبلاغ بدقة عن التطورات الواقعة في منطقة النزاع أو إحباط الأعمال العدائية عن طريق التدخل في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، اتهم الجانب الأبخازي الجانب الجورجي بشن عملية برمائية يوم ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر بالقرب من قرية بريمورسك. وقد نفى الجانب الجورجي هذه الادعاءات بشكل قاطع، ولم تعثر بعثة مراقبي الأمم المتحدة على أي دليل يؤكد الادعاء الأبخازي. ولحسن الحظ، لم تتدهور هذه الحادثة، التي يبدو أنها استندت إلى معلومات غير صحيحة، إلى أعمال قتالية.

٢٤ - وجدير بالذكر أنني أشرت في تقريرتي الأخير (انظر S/1998/1012، الفقرة ٣٣)، إلى الجهود التي يبذلها الجانب الأبخازي لتشجيع السكان الذين فروا من مقاطعة غالي في أعقاب الأحداث التي وقعت في أيار/ مايو ١٩٩٨ على العودة إلى ديارهم. وعموماً لم تحرز هذه النداءات نجاحاً، وذلك في المقام الأول بسبب عدم ثقة العائدين المحتملين من كفاية الظروف الأمنية في المقاطعة. وقد فشلت الميليشيات الأبخازية في الكبح الفعلي للأعمال الإجرامية التي من قبيل السرقة والاختطاف بغرض المطالبة بفدية، واتهمت هي نفسها من السكان بإذكاء الجرائم. وستواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تشجيع الجهود التي تبذلها الإدارة المحلية في غالي لمعالجة هذه الحالة.

٢٥ - وظلت الحالة في قطاع زوغديدي بصفة عامة هادئة ولكن غير مستقرة. ولم تسحب بالكامل قوات وزارة الداخلية الجورجية المتمركزة في جيبي خورشيا وغان موخوري ولم تتم إزالة مواقعها حسب المتفق عليه في البروتوكول الموقع في سوخومي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، تصاعدت التوترات في مسرح العمليات إلى مرحلة الصدام في أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وعندما أصبح خطر اندلاع الأعمال القتالية يبدو وشيكاً، عقد ممثلي الخاص الدورة السادسة لمجلس التنسيق (انظر الفقرتين ٨ و ٩ أعلاه)، التي اتفق فيها على عقد اجتماع متابعة في منطقة غالي. وفيما بعد، اجتمع وفد الجانب الجورجي برئاسة السيد لورد كيباندزه ووفد الجانب الأبخازي برئاسة السيد باغابش، وضم الوفدان القادة العسكريين من الجانبين، في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر في غالي واعتمدا بروتوكولا ينص على عدة تدابير تهدف إلى تهدئة التوترات.

٢٦ - وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، لقي جندي جورجي مصرعه في تبادل لإطلاق النيران بين نقطة تفتيش تابعة لقوة حفظ السلام وأحد مواقع قوات وزارة الداخلية الجورجية. وقد أثرت هذه الحادثة تأثيراً ضاراً على العلاقات بين قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وقوات وزارة الداخلية

الجورجية. وفي أعقاب هذه الحادثة، ازداد التوتر مرة أخرى عندما وقع، لأول مرة، هجوم بالألغام على إحدى مركبات قوة حفظ السلام في الإقليم الواقع تحت سيطرة الجانب الجورجي.

٢٧ - وعملا بالبروتوكول المتفق عليه في الاجتماع الذي عقد في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر في غالي، جرى سحب القوات داخل جيب خورشا (رغم عدم إزالة المواقع بالكامل)، وأقيم اتصال يتعلق بالعمليات بين قادة الجانبين في منطقة خورشا/ناباكفي، وأقيم خط اتصال هاتفي مباشر بين رؤساء الإدارة في مقاطعتي زوغديدي وغالي. وأسفرت هذه التدابير عن تهدئة الجو على طوال خط وقف إطلاق النار.

جيم - وادي كودوري

٢٨ - استؤنفت أعمال الدوريات في وادي كودوري في آب/أغسطس ١٩٩٨ ولكن أعاقها تدمير جسر على الطريق المؤدي إلى الوادي. ونتيجة لذلك، لا يمكن القيام بأعمال الدورية بالمركبات إلى أبعد من آخر نقطة تفتيش تابعة لقوة حفظ السلام. ولا يمكن في الوقت الحالي استخدام الطريق الأطول المؤدي إلى أعلى الوادي من جانب زوغديدي لأن الثلوج تسد الممر الجبلي. ويجري القيام بعدد محدود من الدوريات باستخدام طائرات الهليكوبتر - مرة أو مرتين في الشهر - لزيارة الجزء الواقع تحت سيطرة جورجيا من الوادي. وحيث أن هذه العمليات لا تعتبر كافية للمراقبة الفعالة والإبلاغ، يجري استعراض اقتراح لإعادة فتح قاعدة الفريق. كما تجري بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مشاورات مع السلطات بشأن إصلاح مبكر للجسر. ومن المقرر استنادا إلى الدوريات المحدودة التي تقوم بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة، أن الحالة هادئة بصفة عامة.

سادسا - الترتيبات الأمنية

٢٩ - تستعرض الحالة الأمنية لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة بصفة مستمرة سواء في البعثة أو في المقر. ولم تقع خلال الفترة التي قيد الاستعراض أية حوادث خطيرة ضد أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وبينما لا تزال الحالة في المنطقة الأمنية غير مستقرة، تبدو الخطوات التي اتخذها الجانبان وفقا لاجتماع غالي المعقود في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر (انظر الفقرة ٢٥ أعلاه) كإجراء حسن نية من جانبها لمعالجة الشواغل الأمنية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة. وقد أدى سحب القوات من جيب خورشا وما نجم عن ذلك من تحسن الحالة الأمنية في المنطقة إلى تقليل خطر احتمال وقوع بعثة مراقبي الأمم المتحدة تحت وابل النيران المتبادلة أثناء حوادث اشتباك بين الجانبين.

٣٠ - كما اتخذ الجانبان خطوات لمنع استهداف أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة أو أصولها سواء بدوافع سياسية أو إجرامية. ويقوم بحماية مقر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سوخومي "الحرس الرئاسي"، وهو أكثر انضباطا من الميليشيات الأبخازية التي كانت منتشرة هناك من قبل، كما استجابت وكالات إنفاذ القانون

المحلية في أبخازيا، جورجيا كلما طلبت منها بعثة مراقبي الأمم المتحدة مساعدة محددة. وتواصل قوات وزارة الداخلية الجورجية حماية مقر قطاع زوغديدي وقاعدة السوقيات الجديدة في زوغديدي.

٣١ - ولا شك أن استخدام المركبات المضادة للقذائف سيحسن أمن أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أثناء قيامهم بعمليات الدوريات. ولئن كان نشر أفراد أمن دوليين مسلحين تسليحا خفيفا لا يبعث على الارتياح التام، فقد لقي ترحيبا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة ومن المتوقع أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على الأمن الداخلي للبعثة. وجدير بالذكر أن البيئة الأمنية المناوئة التي كانت سائدة أوجبت وقف العمليات النشطة من جانب المراقبين العسكريين في شباط/فبراير ١٩٩٨. ومع التحسن الشامل في البيئة الأمنية المتوقع نتيجة للخطوات التي اتخذتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة، يجري حاليا استعراض إمكانية إعادة فتح بعض قواعد الأفرقة.

٣٢ - ولا تزال توجد دواع للقلق، وإن كانت التدابير التي اتخذها الأطراف، فضلا عن التدابير التي اتخذتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة نفسها، قد هيأت بيئة أمنية أفضل بشكل ملحوظ. فما زالت حادثة الحافلة، التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ دون حل ولم يتم القبض على الجناة. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد خطر ازدياد الجرائم العامة نتيجة لتدهور الأحوال الاقتصادية، فضلا عما لجأ إليه الكثيرون من إساءة استعمال المخدرات وإدمان الكحوليات.

سابعاً - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

٣٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة مكافحة الجوع، ومنظمة أطباء بلا حدود (فرنسا)، ومنظمة هالو تقديم المساعدة إلى العديد من المدنيين الأكثر ضعفا في أبخازيا، جورجيا. وفي مقاطعة غالي لا يزال زرع الألغام في بعض الطرقات والأنشطة الأخرى التي تعرض المستفيدين وعمال المعونة للخطر تحول دون الوصول إلى السكان الضعفاء خارج مدينة غالي. ونتيجة لذلك، لا يزال العديد من السكان الضعفاء بحاجة إلى المساعدة المادية التي تلزمهم لأشهر الشتاء، فضلا عن المساعدة الحمائية التي يمكن أن توفرها لهم الوكالات الإنسانية. وفي سياق التوتر الأمني، تواصل وكالات المعونة مناشدة حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية توفير الدعم الكامل لها لضمان توصيل المساعدة إلى المدنيين المعوزين.

٣٤ - ونتيجة لأحداث أيار/مايو ١٩٩٨ عندما اضطر من جديد غالبية السكان الذين عادوا بصورة عفوية إلى مقاطعة غالي إلى ترك منازلهم، كان على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تحول تركيز عملياتها إلى جانب زوغديدي، وإجلاء جميع الموظفين الدوليين العاملين في الوكالة مؤقتا إلى مكتب سوخومي. ومع ذلك، فإن هذا المكتب الذي يديره حاليا موظفون محليون، لا يزال يقوم بمهمة الاتصال (انظر الفقرة ١٩ من الوثيقة S/1998/1012) وقام أيضا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة الإنسانية بنقل قاعدة تنسيق الأنشطة التابعة له في غرب جورجيا من سوخومي إلى زوغديدي حيث تواصل عملها. ومدد برنامج

الأغذية العالمي فترة برنامج الأغذية في حالات الطوارئ إلى غاية آذار/ مارس ١٩٩٩ حتى يوفر دقيق القمح، والزيت النباتي والسكر إلى أكثر المشردين في الداخل ضعفا في منطقة زوغديدي. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، قدمت اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة التعليم في جورجيا، لوازم مدرسية وأثاث مدرسي لبعض المدارس المحتلة سابقا. وأنجزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجها لإصلاح المآوى التي تستخدم في حالات الطوارئ فضلا عن تهيئة مراكز الأحياء لفصل الشتاء في منطقة زوغديدي، كما أنها بصدد الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لبرنامج يتعلق بإصلاح مباني المدارس التي استخدمت لايواء المشردين في الداخل منذ أحداث أيار/ مايو ١٩٩٨.

٣٥ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رصد الآثار الإنسانية المترتبة على الجفاف الحاد الذي أصاب منطقة جورجيا الغربية في الصيف الماضي، فضلا عن تفشي آثار الأزمة الاقتصادية في روسيا (انظر الفقرة ٢١ من الوثيقة S/1998/1012). وعلاوة على ذلك، ونظرا لجنوح أعداد متزايدة من المراهقين والشبان للجرائم، وإساءة استعمال المخدرات والعنف بسبب حالة العزلة المتواصلة منذ حرب ١٩٩٢ - ١٩٩٣ واستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في أبخازيا، جورجيا، تمس الحاجة الآن إلى وضع برامج يمكن من خلالها تقديم الدعم النفسي والاجتماعي إلى هؤلاء السكان. وينبغي مواصلة دعم أنشطة البرامج القليلة التي تعالج حاليا هذه الاحتياجات، وتوسيع نطاقها.

٣٦ - وتخلّى رئيس مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، عن منصبه في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بعد انتهاء عقده. وحاليا، يشغل هذا المنصب موظف حقوق الإنسان تابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما شغله منذ نهاية كانون الأول/ ديسمبر موظف حقوق إنسان مبتدئ تابع للأمم المتحدة. وشرع المكتب مؤخرا في تنفيذ مشروع للمساعدة الفنية شمل حلقات دراسية في مجال حقوق الإنسان، وتزويد المكتبات بمواد متخصصة وترجمة منشورات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

ثامنا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣٧ - منذ صدور تقرير الأخير، أثرت التقلبات في أسواق المال الدولية على استقرار العملة الوطنية، اللاري. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وعلى إثر تخفيض قيمة الروبل الروسي، بدأ اللاري يتأثر بضغط المضاربة. وفي بداية كانون الأول/ ديسمبر فقد اللاري قرابة ٥٠ في المائة من قيمته مقابل الدولار الأمريكي قبل أن يسترد جزءا من خسائره خلال النصف الثاني من الشهر. فضلا عن ذلك، توقفت نهائيا تقريبا صادرات جورجيا إلى الاتحاد الروسي التي تمثل ٣٠ في المائة تقريبا من مجموع صادراتها. ونظرا لانعدام إمكانية وصول جورجيا إلى نحو ٣٠ في المائة من سوقها الخارجي، تأثر ميزان التجارة الخارجية في جورجيا بشكل حاد. وعلاوة على ذلك يتوقع أن ينخفض حجم التحويلات التي يقوم بها المواطنون الجورجيون العاملون في الاتحاد الروسي إلى جورجيا، بينما سيواصل الجورجيون أصحاب المشاريع التجارية في ذلك البلد سحب الأموال بالدولار من جورجيا لدعم استثماراتهم هناك. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يتواصل الضغط على قيمة اللاري.

٣٨ - ولا يزال عجز ميزان المدفوعات في جورجيا يشكل العقبة الكأداء الوحيدة التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية في جورجيا. ونشأت هذه المشكلة بسبب انخفاض مستوى الإيرادات الحكومية التي لم تزد على ٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨. والسببان الرئيسيان في هذه المشكلة التي يمكن أن تعرض التنمية في جورجيا في المستقبل للخطر هما عدم القدرة على جمع الضرائب وارتفاع مستوى التهرب الضريبي. ونتيجة لذلك، لم تتمكن الحكومة في خلال عام ١٩٩٨ من تحقيق أهداف النفقات الاجتماعية الدنيا بالفعل، ولا من دعم برنامج للاستثمارات الحكومية في المجالات ذات الأهمية الاجتماعية. ولم تؤت الجهود الرامية إلى تحسين هذه الحالة ثمارها.

٣٩ - وعلى الرغم من أن الاعتبارات المذكورة أعلاه تعكس مواطن ضعف في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في جورجيا، فإن النتائج الاقتصادية العامة إيجابية. ويقدر أن الانتعاش الاقتصادي سيتواصل، للسنة الثانية على التوالي بمعدل نمو يزيد على ١٠ في المائة مقارنة بالسنوات الماضية، بينما لا يزال التضخم معتدلاً جداً (زهاء ٧ في المائة)، وهذا أدنى مستوى له منذ الاستقلال. ولدعم الانتعاش الاقتصادي وتوفير الموارد اللازمة لتحسين ظروف المعيشة والحد من الفقر، سيتعين على الحكومة أن تركز جهودها في عام ١٩٩٩ على مقاومة الفساد في الخدمة العامة وتحسين جمع الضرائب لخفض العجز في الميزانية. وإذا ما أحرز تقدم على هاتين الجبهتين فإن ذلك سيعزز الموثوقية في الإدارة العامة ويوفر الموارد الضرورية لدعم النفقات الحكومية.

تاسعا - الجوانب المالية

٤٠ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٤٢/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ اعتماداً إجمالياً ٢٨٠ ٤٣٩ ١٩ مليون دولار، أي ما يعادل ١ ٦١٩ ٩٤٠ دولاراً في الشهر لاستبقاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويتوقف تقسيم هذه المبالغ على قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حصلت من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على إذن بالدخول في التزامات بمبلغ ١,٥ مليون دولار لتعزيز الأمن الداخلي لبعثة المراقبين.

٤١ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، حسب التوصية الواردة في الفقرة ٤٧ أدناه، فإن تكلفة استبقاء البعثة لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ستقتصر على الموارد المشار إليها أعلاه. وسأبلغ الجمعية العامة بأي احتياجات إضافية لازمة، حسب الاقتضاء، لاستبقاء البعثة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٤٢ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة المراقبين مبلغاً قدره ٨,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة المتبقية لجميع عمليات حفظ السلام لغاية تاريخه مبلغاً قدره ١,٦ مليون دولار.

عاشرا - ملاحظات

٤٣ - يتضح بجلاء من الحالة الغريبة التي سادت على أرض الواقع خلال الأشهر القليلة الماضية أن الاتصالات الثنائية بين الطرفين الجورجي والأبخازي تساعد، كلما أمكن إجراؤها، في منع نشوب الأعمال العدائية المسلحة. ولا تزال المباحثات الثنائية تمثل أيضا أنجع وسيلة لإحراز تقدم سياسي. ولهذا، أحث من جديد كلا الطرفين على السعي لإجراء حوار بينهما وتوسيع اتصالاتهما على جميع المستويات.

٤٤ - وفي ضوء المفاوضات المعلقة على عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في المنطقة، فإنني أناشد أيضا كلا الطرفين على معاملة القضية بوصفها مسألة ملحة جدا. فقضية العودة هي مسألة إنسانية محضة ولا ينبغي أن تستخدم كوسيلة لزعج قضايا سياسية. وأؤكد أيضا من جديد على أن عودة اللاجئين والمشردين هي حق لا نزاع فيه (انظر الفقرة ٤٥ من الوثيقة S/1998/375).

٤٥ - وبالرغم من أن العملية السياسية صوب تسوية اتسمت بالبطء بل أنها بدت شبه متجمدة في بعض الأحيان، فقد واصلت بعثة المراقبين الاضطلاع بولايتها، وأسهمت بذلك بتخفيف حدة التوتر على أرض الواقع، ومنعت تفاقم الحوادث المشحونة بالخطورة، وهيات مناخا مواتيا لإجراء مفاوضات على المستوى السياسي. وبالرغم أنه لا يزال يتعين عمل الكثير قبل أن يصبح بالإمكان القول بأن البيئة التي يمكن أن تعمل فيها بعثة المراقبين هي بيئة مرضية، فإن التدابير التي اتخذتها البعثة قد أسفرت عن حالة أتاحت للمراقبين العسكريين التابعين للبعثة إمكانية إجراء دوريات محدودة خلال الأشهر الثلاثة الماضية دون أن يتعرضوا لحوادث أمنية خطيرة. وفي حال استمرار هذا الوضع، وفي ضوء نشر أفراد الأمن المعينين دوليا ووصول المركبات المضادة للقذائف، فإن بالإمكان التفكير جديا بالعودة إلى أنماط الدوريات التي كانت نافذة قبل شباط/فبراير ١٩٩٨ في الأشهر المقبلة. ولكن كيما يتحقق ذلك، يتعين على كلا طرفي النزاع بكل وضوح أن يتخذا تدابير موضوعية وملموسة لمنع الأنشطة الإجرامية والإرهابية. ولهذا، أحث الطرفين مرة أخرى على احترام واجبهما بكفالة أمن وسلامة بعثة المراقبين والأفراد العاملين فيها.

٤٦ - وإن تكثيف الأنشطة المتصلة بعملية السلام في الآونة الأخيرة وإنشاء آليات للمفاوضات وتنفيذ ولاية بعثة المراقبين إلى جانب ممارسة المساعي الحميدة المحلية تؤكد جميعا ضرورة تعزيز العنصر المدني للبعثة، ولا سيما في ميدان الشؤون السياسية والمدنية والإعلام. ويلزم على وجه التحديد إيجاد قدرة إضافية في الميدان السياسي على أرض الواقع لزيادة تحسين الآليات القائمة المتمثلة في مجلس التنسيق والاجتماعات الرباعية الأطراف التي أثبتت جدواها خلال الأشهر الأخيرة في منع نشوب الأعمال العدائية وتخفيف حدة التوتر. وإن إنشاء قدرة إضافية بسيطة مسؤولة عن الشؤون المدنية يمكن بعثة المراقبين من المحافظة على اتصال أفضل مع الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. ويلزم القيام بأنشطة

إعلامية لزيادة توعية الطرفين والسكان المقيمين في القطاعات بولاية بعثة المراقبين وبالأنشطة التي تقوم بها فضلا عن توفير معلومات محايدة لتحسين أداء البعثة ودفع عجلة عملية السلام. ويجري حاليا استعراض تلك الاحتياجات.

٤٧ - ولما كانت بعثة المراقبين لا تزال أداة لا غنى عنها للمحافظة على حالة تفضي إلى البحث عن تسوية سياسية للنزاع، فإنني أوصي أن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى لغاية ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وأحث الطرفين على استخدام هذا الوقت لإجراء مفاوضات موضوعية تفضي إلى تسوية.

٤٨ - وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأقدم الشكر لممثلي الخاص السيد ليفيو بوتنا ولكبير المراقبين العسكريين العميد طارق وسيم غازي ولجميع الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين العاملين في بعثة المراقبين إزاء استمرارهم في خدمة قضية السلم في ظل ظروف صعبة تتسم بالخطر في بعض الأحيان.

مرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٦	الأردن
١	ألبانيا
١١	ألمانيا
٤	إندونيسيا
٣	أوروغواي
٧	باكستان
٨	بنغلاديش
٤	بولندا
٥	تركيا
٤	الجمهورية التشيكية
٣	جمهورية كوريا
٥	الدانمرك
٥	السويد
٤	سويسرا
٥	فرنسا
٣	مصر
٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٤	النمسا
٥	هنغاريا
٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٣	اليونان
١٠٢	المجموع

- - - - -